إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية: دراسة حالة السياسة البيئية العالمية

د/ مراد بن سعيد
جامعة الحاج لخضر- باتنة
د/ نور الصباح عكنوش
جامعة محمد خيضر- بسكرة

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور المنظمات غير الحكومية في مساعي السياسة البيئية العالمية، بما يتماشى والتطورات التي عرفتها منظومة السياسة العالمية. سوف نقوم بتحليل دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية، عن طريق توسيع دائرة الفواعل لتشمل كل الفواعل غير الدولاتية الناشطة في مجال البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وعلى هذا الأساس، نقوم بتحليل الجذور النظرية التي تدرس أدوار الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية عموما وفي السياسة البيئية العالمية على وجه التحديد. ثم ننتقل إلى تحليل دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية على أساس أن هذا الصنف يمثل أهم الفواعل غير الدولاتية والأكثر تأثيرا في السياسة العالمية.

Abstract :

The aim of this article is to analyze the role of nongovernmental organizations in the efforts of global environmental politics, in line with developments global politics. We will analyze the role of nongovernmental organizations in the global environmental politics, by expanding the frame of actors to include all active non state actors in the field of environment, either directly or indirectly. On this basis, we analyze the theoretical roots of the roles of non state actors in world politics in general and global environmental policy specifically. Then we analyze of the role of nongovernmental organizations in the global environmental politics on the basis that this category represents the most important non state actor and the most influential in world politics.

مقدمة

إن التنوُّع المؤسساتي الذي يعرفه مجال السياسة البيئية العالمية يرجع بالأساس إلى الخصائص الجديدة التي تميّز السياسة العالمية في حد ذاتها، حيث أن النظام الجديد للسياسة العالمية يعتبر كرد فعل لمنظور السياسة الدولية، بسبب درجة المشاركة من طرف الفواعل المختلفة التي انحصرت في المجال الوطني المحلي في وقت سابق. لقد تميّز النظام الوستفالي للسياسة الدولية بكونه ممثلا للسياسة المأسسة بين الدول والمنظمات الدولية، أما الفواعل غير الحكومية فقد كانت إما غير موجودة أو تفتقر إلى السلطة الكافية للتأثير في الشؤون ما بعد الحدود الإقليمية. إن فكرة السياسة العالمية تبدأ من نقد مفهوم السياسة الممركزة على الدولة التقليدية والترحيب بمجموعة كبيرة من الكيانات غير الحكومية كفواعل مؤثرة في العلاقات العابرة للدول، وحقل السياسة البيئية في هذا المجال، يمنحنا إيضاحات كافية لتطوُّر نظام حوكمة متعدد الفواعل.

إن أهم مجال للنقاشات الحالية في مجال الإصلاح في حقل السياسة البيئية العالمية يتعلق بالمشاركة المتزايدة للفواعل غير الدولاتية في السياسة البيئية العالمية، حيث أن الدول النامية، بشكل خاص، تعرف تطوُّرا في تأثير المنظمات غير الحكومية في المنتديات الدولية، وهذا راجع إلى أن هذه المنظمات أصبحت أكثر تفضيلا في أجندات، منظورات ومصالح دول الشمال، وتؤكد هذه الدول(النامية) بأن أكثرية هذه المنظمات موطّنة في الدول الصناعية، وأن معظم الأموال التي تتحصل عليها تأتي من دول الشمال، وهذا الوضع يؤثر على أجندات هذه المنظمات التي تبقى مسؤولة دوما أمام المطالب الشمالية. إن هذا الانحياز في عمل الفواعل غير الدولاتية يجب أن لا يؤدي إلى ضعف مشاركة المجتمع المدني، لكن يجب أن يعمل على وضع آليات تضمن التوازن في الآراء والمنظورات.

إن الإشكالية التي يتضمنها هذا البحث تتمحور حول التساؤل التالي: كيف يمكن تصوُّر أدوار فاعلة للمنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية؟ وإلى أي مدى يمكن أن تكون المنظمات غير الحكومية فواعل فاعلة في السياسة العالمية بما يضمن

حوكمة عالمية عادلة ومتوازنة ؟ وما هي مجالات تأثيرها في بلورة تعاون دائم مع الفواعل الدولاتية؟

في هذا الإطار، تتّبع مساعي التفكير في تصوُّرات الضبط السياسي للعولمة الاقتصادية مبدئيا أربعة منظورات أساسية، المنظور الأول يؤكد على فقدان الدول الوطنية لسلطاتها في مقابل الشركات العالمية. المنظور الثاني، على العكس، يؤكد على أن الدول لم تفقد سلطاتها وتبقى المنتجة الرئيسية للمعايير التي تسمح للعولمة بأن تسير إلى الأمام، وعليه فإن التوجه نحو حوكمة عالمية وفق هذا المنظور يعني التركيز على التعاون بين الدول، والمنظمات الدولية هي السبيل الوحيد لتحقيق حوكمة عالمية شرعية وفعالة. المنظور الثالث يتوسط المنظورين السابقين، ويؤكد على رفض السلطات المطلقة للفواعل العامة أو الشركات العالمية، وإنما المعايير المهيمنة في هذه المرحلة هي منتوج هجين لاتفاقات هذه الفواعل والشركات. المنظور الرابع يحتفظ بفكرة المعايير الهجينة، ولكنه يوسّع مجال التحليل عن طريق البحث عن التأثير السياسي لمجموعة عريضة من الفواعل غير الدولاتية.

سوف نقوم، وفق المنظور الأخير، بتحليل دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية، عن طريق توسيع دائرة الفواعل لتشمل كل هذه الفواعل غير الدولاتية الناشطة في مجال البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وعلى هذا الأساس، نقوم بتحليل الجذور النظرية التي تدرس أدوار الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية عموما وفي السياسة البيئية العالمية على وجه التحديد، من أجل معرفة الأطر النظرية التي تشجع على هذه الأدوار والأطر التي تفنّدها. ثم ننتقل إلى تحليل دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية، على أساس أن هذا الصنف يمثل أهم الفواعل غير الدولاتية والأكثر تأثيرا في السياسة العالمية.

أولا: في مفهوم المنظمات غير الحكومية

لقد ظهرت المنظمات غير الحكومية في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحديد الإطار القانوني الذي ينظّم العلاقات بين النظام الأممي والحركة الجمعوية في العالم، وجاء في هذه المادة: يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يأخذ كل الترتيبات الضرورية لاستشارة

المنظمات غير الحكومية المهتمة بمسائل متعلقة باختصاصاته، وهنا نشأ مصطلح منظمة غير حكومية بطريقة غامضة وغير واضحة، وقد اعترفت المادة 71 المشار إليها بثلاثة أصناف هي: (أ) عدد قليل من المنظمات غير الحكومية تتمتع بوضعية استشارية عليا وتعنى بأغلب اهتمامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ (ب) منظمات متخصصة تهتم بمجالات نشاط معينة، لها فيها سمعة حسنة؛ (ج) منظمات أخرى لها وضعية استشارية من حين لأخر حسب احتياجات المجلس[1].

ويعرّف مارسل مارل المنظمة غير الحكومية بأنها "كل تجمُّع أو جمعية أو حركة مكوّنة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب"، وهنا نجد أن هذا التعريف أضاف صفة الديمومة التي يجب أن تتوفّر عند مختلف المنظمات، كذلك صفة العمل على المستوى الدولي المحدّد من خلال انتماء أعضائها لدول مختلفة.[2]

أما اتحاد الجمعيات الدولية يعرّف المنظمة غير الحكومية بأنها: "جمعية مكوّنة من ممثلين منتمين لدول مختلفة، وهي دولية من خلال أعمالها، بنية إداراتها ومصدر تمويلها، هدفها ليس الربح وتستفيد من مرتبة استشارية لدى المنظمات الحكومية"[3]. إن هذا التعريف يضيف شرط المرتبة لدى المنظمات الحكومية وهذا ما يؤدّي إلى التمييز بين نوعين من المنظمات غير الحكومية: المعترف بها من طرف المنظمات الدولية الحكومية وتلك التي لا تتمتع بهذا الاعتراف. من جهة أخرى، يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية على أنها تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني، يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول وتخضع لقانون الدولة التي نشأت بها لكن عمليا لها امتداد جهوي أو عالمي[4].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تقديم تعريف مختصر لهذه المنظمات من خلال سماتها إنها منظمات تطوعية إرادية معلنة لها شكل مؤسس دائم، تنشأ باتفاق غير حكومي فيما بين الأفراد أو جماعات الأفراد الخاصة، وهؤلاء الأعضاء ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وهي مستقلة عن الحكومات ولا تعمل بالسياسة، وتقوم بقصد تحقيق أهداف إنسانية لها سمة عالمية دون استهداف تحقيق الربح، وتمارس نشاطها عبر حدود الدول، أي في أكثر من دولة، أو على الأقل في ثلاث دول[5].

ورغم أن ظاهرة المنظمات غير الحكومية قديمة تعود إلى أواخر القرن 19، إلا أنها نمت بشكل ملحوظ في القرن 20 خاصة بعد ظهور الأمم المتحدة، فبعد أن تم إحصاء 176 منظمة في بداية القرن ارتفع عام 1945 إلى 5600، ووصل العام 1981 إلى 4252 منظمة، ومع ظهور منظمة الأمم المتحدة عام 1945 ظهر ما يقارب 1300 منظمة غير حكومية، وطبقا للإحصائيات المنشورة في الكتاب السنوي للمنظمات الدولية عام 1987 كان يوجد حوالي 10 آلاف منظمة معظمها غير حكومية[6].

من خلال التعاريف المقدمة تميز هذه المنظمات خصائص ثلاثة:

أ -**المبادرة الخاصة**: وتشكل ضمانا للاستقلالية (غير الحكومية) داخليا وخارجيا، والقاعدة العامة أن المنظمات الدولية غير الحكومية تضم أشخاصا أو جماعات لا تتلقى أية توجيهات من سلطات الحكومة المحلية أو المنظمات الدولية، ومع ذلك فإن هناك حالات استثنائية حيث أن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية قامت بعد بمبادرة أو حتى بدعم من هذه المنظمة الدولية أو تلك، وهو وضع الاتحادات الدولية التي تشكل بإيعاز من اليونسكو، حيث أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية تبرز إلى الوجود بوحي من بعض الحكومات أو تلك التي تتكفل الحكومات بالإنفاق على أنشطتها[7]، وهو ما يبرر التخوف من تبعية المنظمات غير الحكومية للجهات الداعمة لها، ويزيد من التشكيك في مواقفها وعدم استقلاليتها.

ب -**التضامن**: ويعني التضامن بين أفراد ينتمون إلى دول مختلفة، فأغلب المنظمات الدولية غير الحكومية تتكون من تجمعات أفراد أو الحركات المنتمية لأكثر من دولة (ثلاث دول على الأقل)، وهذا دليل على أن الدولة القومية لم يعد في مقدورها تحقيق كل رغبات مواطنيها، ومع هذا فقد احتفظت بعض المنظمات (الجماعات) بطابعها المحلي مع ممارستها لأنشطة دولية أعطتها المكانة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ج -**الاستمرارية**: إضافة إلى المبادرة الخاصة والتضامن يجب أن يتوفر في المنظمة الدولية غير الحكومية عامل الاستمرارية التي تأخذ شكل (حركة أو رابطة) ونورد على هامش هذه الخصائص مثالا يوضح نسبية هذه الخصائص والتداخل في نشاط هذه المنظمات، حيث منحت منظمة غير حكومية سنة 1955 الوضع الاستشاري لدى

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واستفادت إدارتها من خبرة نائب كاتب دولة للإدارة الأمريكية، ومن دعم يقدر بملايين الدولارات من أجل إقامة سكنات في دول العالم الثالث بالتعاون مع مؤسسات (شركات) أمريكية ويد عاملة محلية، ويشكل هذا المثال ترابط أعمال إنسانية مع أعمال تجارية، إنها بلا شك أعمال في فائدة شعوب الجنوب لكن فائدة أكبر للدبلوماسية الأمريكية، ربما أيضا لصالح بعض شركات البناء[8].

ثانيا: الجذور النظرية لتدخُّل الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية

سوف يتم التعرض في هذه النقطة إلى أهم المداخل النظرية التي تهتم بدراسة الفواعل غير الدولاتية على مستوى السياسة العالمية، وعلى هذا الأساس، سوف يتم عرض الثنائية الأولى المتعلقة بنظريات العلاقات الدولية المتمركزة على الدولة في مقابل نظريات علاقات الدولة -المجتمع، ومن خلال هذه الثنائية، يظهر جليا الفرق الواضح في معالجة موضوع الفواعل غير الدولاتية من طرف هذه المداخل النظرية، حيث أن النظريات المتمركزة على الدولة تؤكد على الدور الهامشي لهذه الفواعل في السياسة العالمية عموما، على أساس الطبيعة الدولاتية لهذه النظريات، والتي لا تقبل أي خروج عن وحدة التحليل الكلاسيكية الدولاتية. من جهة ثانية، سوف يتم التعرض إلى نظريتين مهمتين ساهمتا بشكل كبير في تحليل مفهوم التعاون الدولي، النظرية الأولى هي نظرية النظام، وتم اختيار هذه النظرية على أساس أنها تمثل أهم نظرية كلاسيكية عالجت مفهوم النظام الدولي، رغم موقفها السلبي من الفواعل غير الدولاتية، أما المدخل الثاني فهو منظور الحوكمة العالمية بما يمثله من ثورة معرفية ومنهجية في تحليل العلاقات الدولية، والدور المتنامي الذي تدعو إليه للفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية.

1. النظريات المتمركزة على الدولة ونظريات علاقات الدولة -المجتمع

إن جذور هذا الحقل يمكن أن تتموقع في النقاشات الكلاسيكية حول نظريات العلاقات الدولية المتمركزة على الدولة ونظريات علاقات الدولة - المجتمع. إن دراسة الفواعل العالمية في السياسة العالمية ظهرت أولا ضمن سياق التحديات التي يطرحها مفهوم مركزية الدولة في المقاربات النظرية المهيمنة في العلاقات الدولية، الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وهذا ما يُلاحظ في إطار الموجة الأولى لهذه التحديات

تحت عنوان نظرية التكامل في الخمسينات، ثم في إطار الموجة الثانية التي تبدأ في السبعينات تحت عنوان النقاش حول العلاقات العالمية، وقد تم تعريف هاتين الموجتين بتقابل بين "التعددية" مقابل "العالمية"، بالإضافة إلى الأدبيات المؤسساتية وأدبيات التكامل المهتمة بالمنظمات فوق الوطنية مثل الاتحاد الأوربي وأدبيات العلاقات العالمية المهتمة بالشركات المتعددة الجنسيات. أما في الآونة الأخيرة فقد بدأ الاهتمام في إطار منظور الحوكمة العالمية بتجسيد فضاءات جديدة لإبراز دور الفواعل العالمية، وهنا تجدر الإشارة أن أدوار الفواعل العالمية في السياسات العالمية شكّلت النقاشات الأوسع في الحوكمة العالمية في حقل العلاقات الدولية.[9]

من جهة أخرى، فإن دراسة السياسات العالمية قد ساعدت أيضا في بداية النقاشات في إطار منظور علاقات الدولة -المجتمع، وقد اتصلت بدراسات حول مفهوم المجتمع المدني في حقول النظرية السياسية والسياسات المقارنة، حيث أنه في هذه الحقول، يُعرّف المجتمع المدني كمجال منفصل عن الدولة يعمل في إطاره الأفراد في إطار جمعيات طوعية، أي أنه مجال عام بين البُنى البيروقراطية الواسعة النطاق للدولة والاقتصاد من ناحية، والمجال الخاص للعائلة، الصداقات، الشخصيات، والعلاقات الحميمية من ناحية أخرى. كذلك هو موقع المنظمات والممارسات والسلوكات التي تُنشأ الآراء والنقاشات والإجماع، ليسا فقط للتأثير على الآراء، النقاشات والإجماع في البُنى والمؤسسات القائمة، لكن أيضا لتعديل أو نزع هذه البنى والمؤسسات نفسها[10]. وقد امتد مفهوم المجتمع المدني إلى المجالات الدولية كما تم الاعتراف بالتطور المتزايد للأعمال الطوعية عبر حدود الدول. وهنا تكمن أهمية مفهوم المجتمع المدني العالمي الذي يؤسس لمساحات سياسية منفصلة عن عالم الحكومات والدول يمكن أن تُستخدم لأغراض الحماية البيئية في شكل سياسات عالمية مدنية، وهو مجتمع مدني يمتد إلى العلاقات العالمية، وعولمة المجتمع المدني يمكن أن تُنسب إلى ثلاثة تطورات عالمية. أولا، الثورة في تقنيات الاتصال والمعلومات وتفاعلاتها الثورية أيضا، التي سمحت بربط الشبكات بين مجموعات المجتمع المدني الوطنية. ثانيا، قضايا المصالح العامة التي يتبناها المجتمع المدني ويدافع عنها والتي أخذت أبعادا ومجالات عالمية. ثالثا، المقاربة الخطابية والعالمية للعلاقات عبر الوطنية العالمية شجّعت المجموعات المحلية للنشاط

على المستوى العالمي باستخدام إستراتيجيات ومقاربات أخرى والتأثير على حكوماتها.[11]

في إطار الدراسات التي توازن بين الأطراف الدولاتية وغير الدولاتية، يرى بعض العلماء بأن السياسة تميّزت بصراع بين الدول والفواعل العالمية، علماء آخرون يؤكّدون أن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل واعتماد متبادل. لكن بالمقابل، يتصوّر العديد من العلماء الآخرون المجتمع المدني العالمي كسلطة تساعد في تآكل سلطة الدول، وهذا ما نلاحظه من خلال خصائص الأشكال المختلفة للمجتمع المدني العالمي، التي تربط الفجوة الناتجة عن ظاهرة العولمة بين الكل والجزء، الداخل والخارج من خلال تطوُّر مفاهيم المجتمع المدني العالمي التي لا تستثني التنظيمات المحلية للمجتمعات المدنية من تشكيلتها.

إن تطوُّر أنظمة الحوكمة خارج العلاقات ما بين الحكومية يمكن أن يؤكّد على مؤشر لهبوط سلطة الدولة خاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة البيئة العالمية، وكبديل لذلك، يؤكّد بعض العلماء أن التمييز بين العلاقات ما بين الحكومية والمجتمع المدني العالمي لا يعكس حقيقة السياسة العالمية، حيث يجب أن تكون الفواعل العالمية والدول ضمن بنية أوسع، يسيطر عليها تفاعل مصالح الدول ومنطق الرأسمالية العالمية.

سوف نكتفي في مجال الجذور النظرية للسياسة العالمية بالتطرق إلى منظورين أساسيين ساهما في تحليل ظاهرة التعاون الدولي، المنظور الأول يتمثل في نظرية النظام، التي تعد من أهم النظريات التقليدية في مجال الدراسات الدولية، أما المنظور الثاني يتمثل في نظرية الحوكمة العالمية التي استطاعت أن تعطي دفعا جديدا لدراسة السياسات العالمية في الظروف الحالية.

2. نظرية النظام والفواعل غير الدولاتية

إن معظم الجهود المبكّرة لترجمة التعاون في مجال السياسة الدولية قد نشأت من قواعد وأسس نظرية النظام[12]، وهذا لا يعد مفاجئة بحكم أنه حتى مؤخرا، فإن المنهج التحليلي لنظرية النظام أصبح الإطار النظري المهيمن لدراسة التعاون الدولي[13]. إن نظرية النظام تعالج بفعالية المخاوف المتداخلة التي تميّز الإشكاليات العالمية، من خلال تنظيم سلوك الدول لتفادي "تراجيديا المشترك"، والحاجة للسيطرة على ميول

العمل المنفرد والردّ على مسائل التوزيع الناجمة عن الردود الجماعية للتحديات العالمية. ولكن ورغم أهمية هذا المنظور، إلا أنه لا يكفي لإعادة تحديد التطور المتزايد للفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية.

يمكن تعريف نظرية النظام بذلك النسق الفكري المكرّس لتوضيح الآليات والإجراءات التي من خلالها تسعى الدول الوطنية - في غياب حكومة عالمية أو سلطة فوق وطنية - لتنظيم السلوك في منطقة نشاط معينة في مجال العلاقات الدولية. لقد ظهرت أجندة البحث القائمة على نظرية النظام كرد فعل للإخفاقات التي منيت بها المنظورات الواقعية للنظام الدولي، أين يتم وصف السياسة الدولية على أساس الصراع على المكاسب النسبية من طرف الفواعل الدولاتية الناشطة في البيئة الدولية الفوضوية فقط، وفي مقابل هذا المنظور الواقعي، أكدت أدبيات نظرية النظام سيطرة المؤسسات التعاونية ما بين الدول وميول الدول لتنظيم ممارساتها في أسلوب منسّق من أجل حل مشاكل العمل الجماعي أو للمحافظة على النظام والاستقرار في النظام الدولي. إن أهمية الإطار النظري للنظام نابعة من الانشغال بفهم العمليات التي من خلالها تنشأ الأنظمة، والعوامل المهمة في تطور بعض الأنظمة، فمثلا تفترض النظريات القائمة على القوة بأن الأنظمة تنشأ من الهيمنة، وعليه فإن الدولة التي تسيطر على القوة (الاقتصادية والعسكرية) إما تتّبع مصالحها الخاصة أو تقوم بتطوير إدارة دولية للقضاء على النزاع. وعليه، فإن القوة تظهر كعامل مهم في إنشاء وصيانة الأنظمة المختلفة. لكن وبحسب نظرية النظام فإن العامل الحاسم هو التحفيز وتنظيم الهيمنة أو ترتيبات السلطة السائدة في النظام الدولي. من جهة أخرى، تؤكد النظريات القائمة على المنفعة على المصلحة كعامل رئيسي في تشكيل الأنظمة، حيث يعتبر الوظيفيون أن الأنظمة تتشكّل عندما تدرك الفواعل الدولاتية بأن الأفعال الفردية في منطقة نشاط معينة لا تسمح بترقية مصالحها على المدى البعيد، وهنا تظهر الأنظمة كوسائط مستخدمة من طرف الفواعل الدولاتية لتخفيض حدة الانتهازية واللايقين. الإطار النظري الثالث هو المنظور البنائي أين الاهتمام ينصب على المعرفة الإجماعية كعامل رئيسي في تشكيل الأنظمة، ووفق هذه النظرة، فإن

النظام يتشكّل عند وجود معرفة مشتركة والفهم حول طبيعة القضايا وما تتطلّبه للوصول إلى الحل.()[14]

على الرغم من هذه الاختلافات، هناك العديد من الأفكار التي تمكّننا من تتبع مفردات نظرية النظام، أهمها ثلاثة أفكار أساسية. النقطة الأولى تؤكد بأن الأنظمة تظهر عموما كوسائط من خلا لها تقوم الفواعل الدولاتية بحل المشاكل أو الرد على التحديات ذات الطبيعة الدولية، والافتراض الأساسي هنا هي أنه من السهل التفريق بين القضايا ذات الأبعاد الوطنية عن تلك الدولية. إن هذا الافتراض يتصل بالمفهوم المعرفي الأساسي حول طبيعة الدولة والخصائص الزمنية والمكانية في أدبيات العلاقات الدولية السائدة. النقطة الثانية هي أن نظرية النظام تفترض المصلحة الذاتية كحافز أساسي للدول في تشكيل وصيانة المؤسسات الدولية. أما النقطة الثالثة هي أن منظور النظام أساسا هو نظرية قائمة على الدولة، حيث أن هذا المنظور يعطي مكانة بارزة للدول الوطنية كنقطة مرجعية وضع الأجندات المختلفة على المستوى العالمي، وليس هناك أي معالجة لتدخل الفواعل غير الدولاتية في بناء المؤسسات الدولية، إلى درجة أنه يتم النظر إلى هذه الفواعل على أساس أدوارها في التأثير على الفواعل الدولاتية. بالإضافة إلى ذلك، وكنتيجة لهذه الافتراضات الثلاث، فإنه في إطار نظرية النظام يُنظر إلى الدول كفواعل مهيمنة فردية مع أنظمة غير محددة للأولويات. إن النظر إلى الدول على أساس أنها تمثل علبا سوداء، فإن نظرية النظام تهمل أهمية السياسة الداخلية وما تتضمنه من حوافز ومصالح مختلفة. إن سبب هذه النظرة هو أن نظرية النظام تتصور القوة كأساس محدد إقليميا ويعادل الدولة الوطنية.

إن إعطاء الدولة الوطنية احتكار القوة، والنظر إلى الفواعل تحت الوطنية الأخرى من خلال وظائف وأدوار محددة في إطار الدولة من أجل التأثير عليها فقط، إن هذا الاتجاه يجعل من نظرية النظام تحاول تفسير نتائج الجهود التعاونية الدولية عن طريق التركيز بشكل خاص على الخيارات الإستراتيجية المحتملة وسلوك الحكومات الوطنية، وذلك عن طريق الإبقاء على: (1) تقسيم صارم بين المستويين الوطني والدولي، (2) مفهوم عقلاني أو نفعي للدوافع، (3) طابع رسمي دولاتي للوكالة، وعلى هذا الأساس، فإن نظرية النظام تسعى إلى منح تعاون دولي ضئيل وغير دائم.

3. نظرية الحوكمة العالمية والفواعل غير الدولاتية

لقد ظهرت فكرة الحوكمة العالمية انطلاقا من الاستياء الذي ساد اتجاه منظور النظام التقليدي للسياسة العالمية، وفي قلب هذا الاستياء ظهرت انتقادات واسعة لنظرية النظام من أجل تفسير الدور المتزايد للفواعل غير الدولاتية، تحت الوطنية والفواعل العالمية في تسيير الشؤون العالمية[15]. إن التعاون الدولي في مجال البيئة هو المجال الذي قدّم الأدلة الواضحة لهذا التقدم الذي ميّز الساحة العالمية من خلال أدوار الفواعل غير الدولاتية وتأثيراتها في الحوكمة الدولية، وهو ما كشف عيوب وحدود نظرية النظام.[16]

لقد تم تعريف الحوكمة على أساس أنها تمثّل العمليات التي تُنشأ الشروط لقواعد منظمة وللعمل الجماعي في إطار الحياة السياسية، وتم وصف هذا المصطلح كذلك كتأسيس وعملية وضع مجموعة من قواعد التصرف تحدد الممارسات، الأدوار وتوجُه التفاعلات من أجل مواجهة المشاكل الجماعية. وقد تم وضع التعريف الأكثر اتساعا من طرف لجنة الحوكمة العالمية، التي ترى بأن الحوكمة العالمية هي مجموعة الطرق المختلفة التي يعمل من خلالها الأفراد والمؤسسات، القطاع العام والقطاع الخاص، على إدارة شؤونهم المشتركة، إنه العملية المستمرة التي تعمل على توجيه المصالح المتعارضة أو المتنوعة نحو العمل التعاوني المشترك، والحوكمة العالمية تتضمّن المؤسسات والأنظمة الرسمية الدولاتية التي تقوم بسلطة الإلزام، بالإضافة إلى الترتيبات غير الرسمية التي اتفق عليها الأفراد والمؤسسات على أساس أنها في صالحهم[17]. إن الفكرة التي توحّد هذه التعريفات هي التوجه نحو عدم التأكيد على الفواعل الدولاتية كفواعل حصرية في السياسة العالمية، وهو ما يمثّل اعترافا واضحا بضرورة أن يتضمن مفهوم الحوكمة نشاطات الفواعل غير الدولاتية. إذا كانت نظرية النظام تميل في دراسة الحوكمة نحو مقاربة دولاتية من خلال التركيز على إنشاء وتطبيق قواعد دولية، إلا أن منظور الحوكمة العالمية يوسّع دائرة التحليل لاحتواء الحالات التي يكون فيها صانعي ومنفذي القواعد فواعل غير دولاتية بمختلف أنواعها والناشطة في إطار أو خارج حدود الدول.[18]

إن فكرة الحوكمة العالمية ترجع أساسا إلى التمييز التصوُّري بين "الحكومة" و"الحوكمة" كما تحدث عنها James Rosenau في كتاباته، والذي يحدد مفهوم الحكومة في سلطة الدول ذات السيادة، عكس مفهوم الحوكمة الذي يتحدد في النشاطات المختلفة التي تساهم في إنشاء القواعد الدولية وتشكيل السياسة حتى ولو لم تكن في إطار السلطة الرسمية للدول، ويتضمن هذا النوع مجموعة من الفواعل تتحدد عادة في المنظمات الدولية، الحركات والمنظمات غير الحكومية الاجتماعية العالمية، الشبكات العلمية العالمية، المنظمات العمل، الشركات العالمية وأشكال أخرى من السلطات الخاصة[19]. أما عن استخدامات مفهوم الحوكمة العالمية، فلم تكن موحّدة عند كل الكتاب، وهنا يمكن أن نستشف أربعة منظورات مختلفة للحوكمة العالمية كما حددها Paterson، Dingwerth وPattberg[20].

يتحدد المنظور الأول في استخدام مفهوم الحوكمة العالمية في أشكال قريبة من أطروحات نظرية النظام من خلال النظر أدوار الفواعل غير الدولاتية كمكمّلة لأدوار الفواعل الحكومية. في هذا الإطار، فإن مفهوم السياسة العالمية يحيل أساسا، إن لم يكن حصريا، إلى مجموعة الشبكات المتداخلة للأنظمة ما بين الدول حول القضايا العالمية، وعليه فإن الفهم الضمني للتغيُّر الطفيف الذي طرأ على علاقات القوى من الدول السيادية إلى الفواعل غير الدولاتية هو مجرد وظيفة ميكانيكية. المنظور الثاني هو استخدام مفهوم الحوكمة العالمية للتعبير عن الرؤية الطوباوية للسياسة العالمية، وهو ما يؤكد على ظهور المجتمع المدني العالمي الذي بإمكانه تعويض النظام الدولاتي. وتدخُّل المجتمع المدني هنا يرتبط بمباشرة بمستوى عال من التشبُّع بالقيم الكوسموبوليتانية، ونشاطات الفواعل غير الدولاتية تظهر في إطار رغبة في التكامل العالمي المستند إلى قيم ومعايير مشتركة خصوصا ما تعلق بالرفاهية العالمية، حكم القانون العالمي والعدالة العالمية. المنظور الثالث يؤكد على تدخل الفواعل غير الدولاتية من زاوية مقاربة حل المشكلات الجماعية من طرف كل أصحاب المصلحة من أجل إيجاد حلول فعالة للمشاكل العالمية. إن الحوكمة العالمية في هذا الإطار تسعى لتشكيل مستويات عالية من التعاون بين الحكومات، المؤسسات الخاصة، الفواعل غير الدولاتية، قطاع الأعمال والبشر من أي مكان لتحقيق النتائج في مجالات الاهتمام

المشترك والمصير المشترك[21]. إن هذا المنظور يحمل معنى أوسع لمفهوم الحوكمة ويؤكد على إضفاء الطابع غير السياسي لمفهوم الحوكمة إبعاد من السياسة وتحريره من القوة والسيطرة. المنظور الرابع والأخير هو النسخة النقدية للحوكمة العالمية، الذي يظهر فيه كخطاب للهيمنة من أجل إخفاء التأثيرات السلبية للتنمية الاقتصادية النيوليبرالية على المستوى العالمي، وهو بهذا فقد ظهر من جهة، كمسعى للأشكال النيوليبرالية للعولمة الممارسة من طرف الدول والشركات العالمية، ومن جهة أخرى، كمقاومة لمركزية السلطة وأساليب اتخاذ القرار على المستوى العالمي التي يقودها الأفراد والمجموعات الاجتماعية.

ثالثا: دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية

إن تعبير الفواعل غير الدولاتية يحيل إلى تشكيلة واسعة من الفواعل العامة والخاصة، ويتضمن المنظمات ما بين الحكومية، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، وأي فرد أو مجموعة أفراد. ويمكن تحديد صنفين من الفواعل غير الدولاتية في السياسة البيئية العالمية المعاصرة: الأطراف المنظّمة (في الغالب شركات الأعمال) والمستفيدين من الضبط (الممثلة من طرف المنظمات البيئية غير الحكومية).[22]

وكما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن المنظمات غير الحكومية تمثل صنفا مميّزا في إطار الفواعل غير الدولاتية، يحمل الكثير من التأثير في السياسة العالمية. والمنظمات غير الحكومية المشتركة في السياسة العالمية متنوعة جدا، وتتضمن مجموعات دولية وإقليمية ووطنية ومحلية تتمتع بمهام مختلفة في مجال حماية البيئة، التنمية المستدامة، تخفيف الفقر، العناية بالحيوانات وقضايا أخرى. إن تنوُّع المجتمع المدني وقيمته في العمليات ما بين الحكومية الرسمية في مجال البيئة تم الاعتراف به في تقرير أجندة القرن 21، خطة التنمية المستديمة الشاملة التي تم تبنيها في قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992. هذا التقرير لا يستخدم تعبير المجتمع المدني، ولكنه يعترف بشكل واضح بأعضاء المجتمع المدني كمجموعة رئيسية واحدة. إن لجنة التنمية المستدامة، المسؤولة عن تطبيق أجندة القرن 21، تصنف المجتمع المدني إلى المجموعات التالية: المرأة؛ الأطفال والشباب؛ السكان الأصليون؛ المنظمات غير

الحكومية؛ العمال واتحادات العمال؛ المجموعات العلمية والتقنية؛ التجارة وصناعة؛ الزراعة.

إن كل هذه المجموعات تم الاعتراف بها رسميا من طرف الأمم المتحدة وذلك من خلال آلية تفويض طوّرت بشكل محدد للمنظمات غير الحكومية. أما تدخلات المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية يمكن أن تأخذ الأشكال التالية: (23)

-**الخبرة والتحليل:** حيث أن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تسهّل المفاوضات عن طريق منح السياسيين بأفكار وخيارات خارج القنوات البيروقراطية الرسمية.

-**المنافسة الفكرية للحكومات:** حيث أن المنظمات غير الحكومية تتمتع بمهارات وقدرات تحليلية وتقنية أفضل بكثير من المسؤولين الحكوميين.

-**تعبئة الرأي العام:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تؤثر في الرأي العام من خلال الحملات ذات المدى الواسع.

-**تمثيل من ليس له صوت:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تساعد على التعبير عن مصالح الأشخاص غير الممثلين في عمليات صنع السياسة العامة.

-**تقديم الخدمات:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تقدم خبرات تقنية حول قضايا معينة التي يحتاجها المسؤولون الحكوميون، بالإضافة إلى المشاركة المباشرة في النشاطات العملية؛

-**المراقبة والتقييم:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تعمل على تقوية الاتفاقيات الدولية عن طريق مراقبة جهود المفاوضات والالتزامات الحكومية.

-**شرعية آليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي:** إن منظمات غير الحكومية يمكن أن توسّع قاعدة المعلومات لاتخاذ القرارات، تحسّن النوعية، وشرعية الخيارات السياسة للمنظمات الدولية.

من جهة أخرى، يضع العديد من الباحثين المنظمات غير الحكومية في مركز تحليلاتهم للسياسة البيئية العالمية، وتؤكّد هذه الأدبيات العدد المتزايد من المنظمات غير الحكومية المشاركة في القضايا البيئية الدولية. إن هذه الدراسات تشير إلى أن المنظمات غير الحكومية لها تأثير في المجموعة الدولية المهتمة بالمشاكل البيئية، وعلى أساس هذه الأدبيات يمكن تمييز المجالات السياسية الأساسية التي تنشط في إطارها

هذه المنظمات، وفهم تأثير المنظمات غير الحكومية والآليات السببية التي من خلالها تؤثّر على السياسة البيئية العالمية.

تشارك المنظمات غير الحكومية في السياسات البيئية العالمية من خلال العديد من الطرق، حيث أنها تعمل على إثارة الوعي العام حول القضايا البيئية، وتعمل على كسب قرارات مهمة من صنّاع القرار الرسميين من أجل التأثير على السياسات المحلية والخارجية المتعلقة بالبيئة، وتعمل كذلك على تنسيق الجهود لتعديل سلوك الشركات المضرّة بالطبيعة، وتشارك في المفاوضات البيئية الدولية وتساعد على مراقبة وتطبيق الاتفاقيات الدولية. إن كل هذه النشاطات تقوم بها تشكيلة واسعة من المنظمات غير الحكومية في الميادين السياسية المختلفة، والتي تحمل أهدافا، إستراتيجيات وسياسات موحّدة.

في دراسة نموذجية، قام Zurn بتقسيم البحوث في مجال الشبكات فوق الوطنية للسياسات البيئية العالمية إلى ثلاث مجالات أساسية[24]. أولا، العديد من الدراسات تفحص العلاقة بين الشبكات الناشئة وظهور مجتمع مدني عالمي. ثانيا، المجال الثاني لهذه البحوث هو دور الشبكات فوق الوطنية في لإنشاء بُنى السياسة الدولية. على سبيل المثال، Princen, Finger وManno، يؤكدون أن المنظمات الدولية غير الحكومية تربط المطالب المحلية مع المفاوضات العالمية بالإضافة إلى ربط عالم العلماء بعالم السياسة[25]. يلاحظ Zurn في هذا المجال إجماعا كليا في مختلف الأدبيات بأن المنظمات غير الحكومية والمجموعات الابستيمولوجية لها تأثير كبير على السياسة الدولية من خلال تشكيل الأجندات، التأثير في مسارات وعمليات التفاوض وتحسين تنفيذ الاتفاقيات الدولية. ثالثا، المجال الثالث هو أهمية الشبكات فوق الوطنية لشرعية القرارات في المؤسسات الدولية، وهذا المجال يتضمن دراسات على كيفية مساهمة الشبكات في توفير قاعدة عن المفاوضات والمصالح المجتمعية بما في ذلك مصالح الجماعات الاقتصادية.

في نفس السياق، يمكن للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أن تساهم في السياسة البيئية العالمية من خلال مشاركة المنظمات الدولية في العمل البيئي عبر القنوات التالية:

1. إن ممثلي المنظمات غير الحكومية يمكن يكونوا ضمن وفود وطنية للمشاركة في مؤتمرات دولية لتقديم النصائح لمندوبي(مؤتمر القاهرة حول السكان 1994).

2. إن ممثلي المنظمات غير الحكومية يمكن يكونوا ضمن وفود وطنية للمشاركة في مؤتمرات دولية لتمثيل المنظمات غير الحكومية والقيام بالمفاوضات(منظمة العمل الدولية).

3. المنظمات غير الحكومية يمكن أن ترسل المندوبين إلى المؤتمرات الدولية شبه الرسمية (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية يتضمن عضوية 699 منظمة غير حكومية بالإضافة إلى الدول والوكالات حكومية).

4. المنظمات الدولية يمكن أن تكوّن مجموعات استشارية تتضمّن الخبراء من المنظمات غير حكومية(لجنة الأمم المتحدة الاستشارية حول قضايا نزع السلاح).

5. المنظمات الدولية يمكن أن تعطي المنظمات غير الحكومية فرص للمشاركة في تطوير السياسات (اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للانقراض).

6. المنظمة الدولية يمكن أن تمنح المنظمات غير الحكومية فرص للمساعدة في تطبيق البرامج (المندوب السامي للاجئين بالأمم المتحدة).

7. المنظمة الدولية يمكن أن تعطي المنظمات غير الحكومية الفرص في المشاركة (ليس بالضرورة في التفاوض) في مؤتمرات رسمية لصياغة الاتفاقيات(المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).

8. المنظمة الدولية يمكن أن تعطي منظمات غير حكومية الفرص في المشاركة في اللجان التحضيرية للمؤتمرات الدولية (قمة الأرض بريو دي جانيرو في 1992، قمة جوهانسبورغ حول التنمية المستديمة في 2002).

9. المنظمات الدولية يمكن أن تعقد جلسات خاصة لإعطاء المنظمات غير الحكومية فرص لتقديم العروض (الجمعية العامة حول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في 1986).

10. المنظمات الدولية يمكن أن تتضمن المنظمات غير الحكومية كأعضاء (اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط).[26]

إن أغلبية علماء السياسات البيئية العالمية يشيرون إلى أن المنظمات غير الحكومية كفواعل عالمية أساسية في السياسات البيئية، حيث أنها تشكّل المكوّن الأكثر تنوُّعا والأقل سهولة في الهندسة المؤسساتية لصنع السياسة البيئية، والعديد من العلماء يستخدمون مصطلح المنظمات غير الحكومية للرجوع افتراضيا إلى أي فاعل غير دولاتي يؤثر في صنع القرار على المستوى العالمي، رغم أن هذا التعبير لا يمثل كل المنظمات غير الربحية التي لم تُنشأ من طرف الحكومة. إن هذا الاتجاه يتناسق مع تعريف الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية التي يعتبر أطرافا سياسية تدعّم أهداف الأمم المتحدة. في مجال آخر هناك بعض النقاشات حول إمكانية تضمين المنظمات ذات المصالح التجارية في إطار المنظمات غير الحكومية، حيث أنه بينما يُنظر إلى الشركات المتعددة الجنسيات الفردية عموما كحالات منفصلة، إلا أن الجمعيات غير الربحية التي تمثّل مصالح تجارية (مثل الاتحادات المهنية والتحالفات في إطار الشركات المتعددة الجنسيات) يمكن تصنيفها في إطار منظمات غير الحكومية. من ناحية أخرى هناك بعض العلماء يؤكدون أن منظمات غير الحكومية تمثل مصالح اجتماعية أوسع من تضييقها في شكل مصالح تجارية، وهذا الاتجاه يفترض ثلاثة مجالات من النشاط البشري أين المنظمات غير الحكومية تكون متميزة من فواعل السوق والدولة، حيث أن المنظمات غير الحكومية تميز في أغلب الأحيان من ناحية المجال الجغرافي، الاهتمام الجوهري ونوع النشاط. في هذا الإطار نجد تعريف المنظمات غير الحكومية في إطار الأمم المتحدة التي كانت أصلا محددة في المنظمات التي تعمل على الأقل في ثلاثة بلدان، والمعروفة اليوم كمنظمات غير حكومية دولية، أما الآن فنظام الأمم المتحدة يعتمد المنظمات غير الحكومية الوطنية أيضا. من جهة أخرى يركز علماء آخرون على المنظمات غير الحكومية بالنظر إلى المصالح الجوهرية لهذه المنظمات، وهو ما يميّز بين المنظمات غير الحكومية البيئية وأنواع أخرى من المنظمات غير الحكومية مثل منظمات حقوق إنسان غير الحكومية ومنظمات العمل والصناعة والأعمال غير الحكومية. أخيرا، يميّز العديد من العلماء بين المنظمات غير الحكومية القائمة على طبيعة نشاطاتها الأولية: منظمات المناصرة غير الحكومية التي تعتمد سياسات معينة، المنظمات غير الحكومية البرمجية التي تعمل في مشاريع المعينة،

صناديق التفكير أو المنظمات غير الحكومية العلمية التي تعمل في المجالات البحثية والتربوية. فيما يخص وضع المنظمات غير الحكومية البيئية اليوم، يمكن الحديث عن مجموعة منظمات رئيسية مثل الصندوق العالمي للطبيعة والسلام الأخضر وأصدقاء الأرض، وقد قام مركز الاتصال البيئي إحصاء عام 1982 2,230 منظمة غير حكومية بيئية وطنية في الدول النامية و13,000 منظمة في الدول الصناعية. أما الآن، فالتوقعات تشير إلى أكثر من 100,000 منظمة غير حكومية تعمل لمناصرة القضايا البيئية.[27]

من جهة أخرى، وعند الحديث عن الشبكات العالمية، فهي تُعرف نموذجيا عن طريق أفكار تربط مجموعة من الأعضاء بدلا من خصائص معينة يتصف بها هؤلاء الأعضاء، على سبيل المثال، شبكات المناصرة العالمية مرتبطة باعتقادات مبدئية مشتركة حول قضايا معينة، والمجموعات الابستيمولوجية تحمل مجموعة قيم واعتقادات علمية وأكاديمية مشتركة، أما الشبكات العالمية للفواعل الاقتصادية تحمل أهداف ذرائعية مشتركة، كذلك الحركات الاجتماعية تحمل أيضا مجموعة اعتقادات مبدئية مشتركة، وتبرز من خلال مساعيها لتعبئة دوائر اهتمامها من خلال الاحتجاجات والإضرابات وإعطاء الفرصة للشراكة الجماعية. إن مقاربة الشبكات العالمية تساعد على الوقوف على تنوُّع الفواعل في السياسة البيئية الدولية.

في إطار السياسة البيئية العالمية قد ظهرت العديد من أنواع الشبكات العالمية، حيث نجد شبكات المناصرة التي تسعى إلى ربط المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية مع الوطنية، وهنا يمكن الحديث عن الشبكة البيئية لشعوب آسيا والمحيط الهادي، مركز الاتصال البيئي، شبكة العمل المناخي، منتدى أصحاب المصلحة وشبكة العالم الثالث. كذلك هناك أنواع أخرى من الشبكات العالمية مثل حملة المدن لحماية المناخ، التي تعتبر كشبكة عالمية تربط الإدارات المحلية العاملة في حوكمة التغيُّرات المناخية العالمية. كذلك هناك الشبكات العالمية المتضمنة لفواعل تابعة للشركات مثل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستديمة، تحالف المناخ العالمي والغرفة التجارية الدولية.

إن استخدام مقاربة الشبكات العالمية قد يُواجه مجموعة من الصعوبات. أولا، من المحتمل أن يتم إخفاء الاختلافات الجوهرية في مصادر القوة والسلطة، الحيوية الداخلية والحوافز المتعددة لمختلف أنواع الفواعل المشتركة في الشبكة. ثانيا، من الصعب إجراء بحوث امبريقية على هذه الشبكات العالمية، مما يؤدي إلى التركيز أكثر على المنظمات غير الحكومية البارزة في الشبكات العالمية، وما قد يؤديه هذا التوجه من الوقوع في المغالطات التعريفية الخاصة بالفواعل غير الدولاتية، بدلا من دراسة الشبكات العالمية من خلال تحليل الحملات المعينة وليس تحليل منظمات معينة.[28]

من جهة أخرى، فقد انشغل العديد من الباحثين بدراسة كيفيات تفاعل الفواعل العالمية في إطار المجتمع المدني العالمي والنتائج المترتبة عن ذلك في مجال السياسة العالمية. إن الموجة الأولى لهذه البحوث وقفت على فحص التفاعلات بين أعضاء المجموعات البيئية من جهة، وبين هذه المجموعات والمجتمع المدني من جهة أخرى، وفي هذا الإطار تعمل الفواعل العالمية في إطار المجتمع المدني العالمي على إنشاء شبكات اتصال كثيفة فيما بينها، تسهّل تبادل المعلومات وتفتح آفاق جديدة لتشكيل الحوكمة البيئية العالمية. كذلك أصبح اهتمام العديد من الباحثين منصب على العلاقات العالمية بين مجموعات الأعمال والصناعة فيما بينها وعلاقات هذه المجموعات بالمجموعات البيئية كذلك. وهنا تظهر الاستراتيجيات المتعارضة بين الأطراف، حيث أن المجموعات البيئية تتبنى إستراتيجيات مواجهة مباشرة اتجاه مجموعات الأعمال والصناعة وتتخذ مجموعة من المواقف مثل المقاطعات التجارية للشركات، حملات العلاقات العامة، إنشاء لجان المراقبة..الخ، مما قد يزيد من الضغط هذه المجموعات ويحملها على تغيير بعض سياساتها وممارساتها. إن هذه الاستراتيجيات المتعارضة لا تنفي وجود مجالات من التعاون بين الطرفين من خلال العديد من النشاطات مثل تلك المتعلقة بالاقتصاد الاستهلاكي ومشاريع التعاون في مجال أنظمة الإدارة والضبط والمراقبة.

خاتمة

من خلال ما سبقت الإشارة إليه، يتضح أن الفواعل غير الدولاتية تلعب أدوارا جد مهمة في مساعي الضبط البيئي العالمي، خاصة وفق الشروط التي يوفّرها منظور الحوكمة العالمية، الذي يوسّع إطار تحليل السياسة البيئية العالمية نحو كل الفواعل المتضمنة باختلاف أنواعها وطبيعتها.

إن دراسة دور الفواعل غير الدولاتية في السياسة البيئية العالمية لابد أن يأخذ مسارا بحثيا مزدوجا يدمج بين المظاهر العلمية والأكاديمية للموضوع مع مظاهره العملية الواقعية. من الناحية العلمية، يتّضح أن إطار التحليل المناسب لتحليل هذه الظاهرة لابد أن يخرج عن دائرة النظريات الكلاسيكية المتمركزة على الدولة، التي تسعى للنظر للفواعل غير الدولاتية على أساس أنها كيانات تابعة للفواعل الدولاتية، وعليه لا توجد أية آفاق علمية واعدة لدراسة الفواعل غير الدولاتية وتأثيراتها في السياسة الدولية. إن إطار التحليل المناسب لدراسة هذه الظاهرة يتمثل في النظريات الجديدة القائمة على منظور الحوكمة العالمية، التي تسعى لتعريف الظاهرة السياسية بعيدا عن طبيعتها الدولاتية الهوبزية الكلاسيكية، من أجل استيعاب كافة الفواعل المتضمنة في الضبط العالمي.

من الناحية العملية، فقد تبين أن الفواعل غير الدولاتية مرّت بمراحل متعددة من حيث تأثيرها في السياسة البيئية العالمية، حتى وصلت إلى مرحلة لا يمكن تجاهل تأثيراتها العملية في كل مسارات وعمليات الضبط البيئي العالمي. لقد أثبتت الفواعل غير الدولاتية قدرتها على توجيه المفاوضات البيئية الدولاتية، المشاركة في المؤتمرات البيئية الدولية، الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف، مراقبة كل حالات انتهاك الموارد الطبيعية والسعي للحفاظ وحماية الموروث الطبيعي الإنساني.

الهوامش:

(1) -Petter Willets, Transnational Actors and Internationals Organizations in Global Politics, In, John Baylis & Steve Smith (eds.), The Globalization of World Politics, Third Edition, London, Oxford University Press, 2003, p 436

(2)- Marcel Merle, Sociologie des relation internationales, Paris, Dalloz, 983, p 388

(3) -عيادة مليكة، دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004، ص39

(4) -محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 292

(5) -ماجدة أحمد محمود، المنظمات غير الحكومية الدولية: دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص 27

(6) -نفس المرجع السابق، ص 54

(7) -مرسال مارل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، طبعة 1، 1986، ص 383

(8) -بوحرود لخضر، المنظمات الدولية غير الحكومية ومسألة حقوق الإنسان في الجزائر (1992 – 1999)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002، ص 52

(9)- Michele M. Betsill, Transnational actors in international environmental politics, in, Michele M. Betsill, Kathryn Hochstetler and Dimitris Stevis(eds), Palgrave Advances in International Environmental Politics, Palgrave Macmillan, New York, 2006, pp 173-174

(10)- W. Adamson, Hegemony and Revolution, University of California Press, Berkeley, 1980, p 321

(11)- R. B. J Walker, One World, Many Worlds: Struggle for a Just World Peace, Lynne Rienner, Boulder, 1988, p 74-75; S. Turner, Global Civil Society, Anarchy, and Governance: Assessing an Emerging Paradigm, Journal of Peace Research, Vol. 35 No. 1, 1998, pp 31-33

(12)- M. Paterson, IR Theory: Neo-realism, neo-institutionalism and the Climate Convention, in, J. Vogler and M. Imbers (eds.), The Environment and International Relations, Routledge, London, 1996, pp 59-77; J. Saurin, International Relations Social ecology and globalization of environmental change, in, J. Vogler and M. Imbers (eds.), The Environment and International Relations, Routledge, London, 1996, pp 77-99

(13) -S. Haggard and B. A. Simmons, Theories of International Regime, International Organization, Vol. 41, N. 3, 1987, pp 491-597; Andreas Hasenclever, et al, Theories of International Regimes, Cambridge University Press, Cambridge, 1997

(14)- Chukwumerije Okereke and Harriet Bulkeley, Conceptualizing climate change governance beyond the international regime, Environmental Politics, Vol. 1, 2009, p 67

(15) -T. Weiss, Governance: Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, Third World Quarterly, Vol. 21, N. 5, 2000, p 795

(16)- من جهة أخرى، ظهر اتجاه نيوغرامشي يحلل السياسة العالمية على ضوء الانتقادات الموجّهة لنظرية النظام، خاصة فيما يتعلق بدور الشركات المتعددة الجنسيات في العولمة الاقتصادية الحالية، للتعمُّق أكثر أنظر :

David L. Levy and Peter J. Newell, Business Strategy and International Environmental Governance: Toward a Neo-Gramscian Synthesis, Global Environmental Politics, Vol. 2: , N. 4, November 2002, pp 84-101

(17)- Commission for Global Governance, Our Global Neighbourhood, Oxford University Press Oxford, 1995, p ii

(18)- Chukwumerije Okereke and Harriet Bulkeley, op.cit, p 70

(19)- Ben Thirkell-White, Private Authority and Legitimacy in the International System, International Relations, Vol. 20, N. 3, 2006, pp 335–342

(20)- M. Patterson et al., Conceptualising Global Environmental Governance: From Interstate Regimes to Counter Hegemonic Struggles, Global Environmental Politics, Vol. 3, N. 2, 2003, pp 1-8; K. Dingwerth and P. Pattberg, Global Governance as a perspective on World Politics, Global Governance, Vol. 12, N. 2, 2006, pp 185 -203

(21)- Commission for Global Governance, op.cit, p viii

(22)- Asher Alkoby, State and Non State Actors in the Climate Change Regime: The Power of Legitimacy among Actors in International Environmental Institutions, Master of Laws, Graduate Department of Faculty of Law, University of Toronto, 2001, p 13

(23)- Barbara Gemmill and Abimbola Bamidele-Izu, The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance, in, D. C. Esty and M. Ivanova(eds.), Global Environmental Governance: Options and Opportunities, Yale School of Forestry and Environmental Studies, New Haven, CT, 2002, p 81

(24)- Michael Zürn, The Rise of International Environmental, Politics: A Review of Current Research, World Politics, Vol. 50, 1998,617–649

(25)- Princen Thomas, Matthias Finger and Jack P. Manno. Translation Linkages, In, T. Princen and M. Finger(eds.), Environmental NGOs in World Politics: Linking the Local and the Global, Routledge, London, 1994, pp 217–236

(26)- Steve Charnovitz, Two Centuries of Participation: NGOs and International Governance, Michigan Journal of International Law, Vol. 18, N. 2, 1997, pp 281-282

(27)- Michele M. Betsill, Op.cit, pp 175-176

(28)- Michele M. Betsill, Op.cit, pp 176- 177